تأثير أزمة كوفيد-١٩ على الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على قطاع السياحة في مصر

The Impact of COVID -19 Crisis on the Financial
Performance of Companies: An Empirical Study on
the Tourism Sector in Egypt

رشا محمد حمدى الحداد

قسم المحاسبة- كلية إدارة الاعمال- جامعة الاهرام الكندية

Rasha Mohamed Hamdy El-Haddad

Lecturer, Department of Accounting, School of Business,

Ahram Canadian University

E-mail: rasha.elhaddad@acu.edu.eg

الملخص:

- هدف الدراسة: يعد الهدف الاساسي لتلك الدراسة هو تحديد مدى تأثير أزمة وباء كورونا على الأداء المالي للمنظمات من خلال قياس الربحية ودرجة السيولة والرافعة المالية للمنشآت السياحية بمصر. كما يهدف لتحديد قدرة قطاع السياحة على مواجهة التحديات والمعوقات التي واجهت شركات السياحة والفنادق والمتزامنة مع ظهور فيروس كورونا وإلقاء الضوء على السياسات المتبعة لتخطى الأزمة.

- المنهجية: تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الاستقرائي وذلك بتحليل آراء الباحثين وما توصلت له الدراسات السابقة في نفس المجال من نتائج، كما يقوم الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على قطاع السياحة بمصر من خلال التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS للبيانات المالية التي تم تجميعها من القوائم المالية لعدد من المنشآت السياحية المسجلة في سوق الأوراق المصرية (EGX100) خلال الفترة المالية قبل ظهور فيروس كورونا وبعد ظهوره وذلك لاختبار فروض البحث.

- النتائج: توصلت نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير ذو دلالة معنوية لأزمة وباء كورونا على ربحية المنشآت السياحية، بينما لا يوجد تأثير معنوي لأزمة كورونا على السيولة والرافعة المالية لتلك المنشآت بما ينعكس على الأداء المالى لها.

- المساهمة والاضافة: تسهم الدراسة الحالية في تحديد مدى تأثر الأداء المالي للمنظمات والشركات خاصة المنشآت السياحية في مصر بأزمة وباء كورونا والتي تعرض لها العالم جراء ظهور وانتشار فيروس كورونا في نهاية عام ٢٠١٩، كذلك تساعد الباحثين والأكاديميين في إلقاء الضوء على الآثار السلبية التي سببتها تلك الأزمة على الاداء المالي للمنشآت السياحية وكيفية التعامل معها وتجنبها مستقبلا. كما توجه انظار المعنيين بمهنة المحاسبة وواضعي المعايير الى ضرورة اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة تلك الازمات والتعامل معها مما يقلل من تأثيرها السلبي مستقبلا.

- التوصيات: توصي تلك الدراسة بضرورة وضع اسس واجراءات يمكن للمنظمات الاعتماد عليها لمواجهة أي أزمات أو أوبئة قد تواجه دول العالم مستقبلا بما يضمن المحافظة على ادائها واستمراريتها. كذلك يمكن الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في محاولة لتحسين أداء قطاع السياحة وتنشيط السياحة في محاولة لتعويض الخسائر التي تعرض لها القطاع خلال فترة الوباء وتخفيف حدة تأثير تلك الأزمة، بالإضافة لتحسين ربحية المنشآت السياحية. كذلك يجب على واضعي المعايير والمنظمات المهنية تحديد التعديلات اللازمة لمعايير المحاسبة بما يضمن المحافظة على الاداء المالى في مواجهة الازمات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: كوفيد-١٩، الأداء المالي، الربحية، السيولة، الرافعة المالية ، قطاع السياحة.

Abstract:

Objective: The main objective of this study is to determine the extent of the impact of the Corona epidemic crisis on the financial performance of organizations by measuring profitability, the degree of liquidity and the leverage of tourism firms in Egypt. It also aims to determine the ability of the tourism sector to face the challenges and obstacles faced by tourism companies and hotels coinciding with the emergence of the Corona virus, and to shed light on the policies used to overcome the crisis.

Methodology: The current study relies on the inductive approach by analyzing the opinions of researchers and the results of previous studies in the same field. The researcher is also conducting an applied study on the tourism sector in Egypt through statistical analysis using the SPSS program for the financial data collected from the financial statements of several tourism companies registered in the Egyptian Stock Exchange (EGX100) during the financial period before and during the emergence of the Corona virus, in order to test the research hypotheses.

Results: The results of the applied study concluded that there is a significant effect of the Corona epidemic crisis on the profitability of tourism companies, while there is no significant impact of the Corona crisis on the liquidity and leverage of these companies, which is reflected in their financial performance.

Contribution and addition: The current study contributes to determining the extent to which the financial performance of organizations and companies, especially tourism companies in Egypt, is affected by the Corona epidemic crisis, which the world was exposed to as a result of the emergence and spread of the Corona virus at the end of 2019, and also helps researchers and academics to shed light on the negative effects caused by the crisis on the financial performance of tourism companies and how to deal with it and avoid it in the future. It also draws the attention of those concerned with the accounting profession and standard setters to the need to take the necessary precautions to confront and deal with these crises, thus reducing their negative impact in the future.

Recommendations: This study recommends the need to establish foundations and procedures that organizations can rely on to face any crises or epidemics that may face the countries of the world in the future in order to ensure the preservation of their performance and continuity. It is also possible to rely on modern technology in an attempt to improve the performance of the tourism sector and stimulate tourism in an attempt to compensate for the losses suffered by the sector during the epidemic period and mitigate the impact of that crisis, in addition to improving the profitability of tourist facilities. Also, standard-setters and professional organizations must identify the necessary amendments to accounting standards to ensure the preservation of financial performance in confrontation of future crises.

Keywords: COVID-19, financial performance, profitability, liquidity, leverage, tourism sector.

أولا: الإطار العام للدراسة

١ ـ المقدمة:

ظهر فيروس كوفيد- ١٩ والمعروف بفيروس كورونا في الصين مع نهاية عام ٢٠١٩ وبدأ في الانتشار سريعا والظهور في العديد من دول العالم خلال وقت قصير كونه شديد العدوى، مما دفع منظمة الصحة العالمية WHO إلى اعلانه وباء عالمي في بداية عام شديد العدوى، مما دفع منظمة الصحة العالمية وجود أزمة منذ ظهور فيروس كورونا واعتباره وباءا عالميا، وقد دفع ذلك الحكومات الى اصدار تعليمات بالإجراءات الاحترازية الواجب اتباعها في جميع دول العالم. ايضا على الصعيد المحلي التزمت الحكومة المصرية بتعليمات منظمة الصحة العالمية وأصدرت توجيهاتها بشأن تطبيق كافة الاجراءات الاحترازية وسياسات الاغلاق التام وفرض حظر كلي في اغلب الأحيان واتباع سياسة التباعد الاجتماعي (Social distance) مما أثر على جميع القطاعات في شتى انحاء العالم.

ومن الجدير بالذكر أن قطاع السياحة أحد أهم وأبرز مصادر الدخل القومي على مستوى العالم حيث يمثل أكثر من ١٠ % من الناتج العام العالمي، وتعتبر السياحة من أهم الأنشطة التي يعتمد عليها الدخل والاقتصاد المصري نظرا لما تتميز به مصر من مقومات ومزايا تساهم في تنشيط السياحة وتمثل واجهة يقصدها السياح الأجانب على اختلاف جنسياتهم. ايضا يعد دور الدولة المصرية داعم اساسي لقطاع السياحة ومساهم في تنمية السياحة وحافز للشركات السياحية لبذل جهودها من اجل جذب السائحين.

إن ظهور فيروس كورونا وإعلانه وباء عالمي مع تطبيق الإجراءات الاحترازية وسياسات الاغلاق والحظر كان له اثرا ملموسا على التخصصات والمهن المختلفة ومنها المحاسبة والمراجعة. وقد بدأ المتخصصون والمهنيون والهيئات المصدرة للقواعد المنظمة والمعايير بالاتجاه نحو دراسة تداعيات هذه الأزمة ومدى تأثيرها على الجوانب المالية والإدارية والاقتصادية لمنشآت الاعمال بالقطاعات المختلفة خاصة القطاعات المالية مثل البنوك وشركات التأمين - القطاعات الصناعية مثل شركات الادوية والأغذية - القطاعات الخدمية مثل التعليم والسياحة - القطاعات الطبية مثل المستشفيات. كما اتجهت المنشآت في جميع التخصصات إلى تقييم أدائها المالي والإداري بعد تعرض اقتصاد الدول والمنشآت المختلفة لخسائر مالية كبيرة.

وعلى الرغم من أن تلك الأزمة كان لها تأثير متنوع على القطاعات السلعية والخدمية حيث كان التأثير ايجابيا على قطاعات مثل قطاع التكنولوجيا والاتصالات، التجارة الالكترونية، الرعاية الطبية، صناعات الأدوية بسبب اتجاه الافراد والمؤسسات للاعتماد على شبكات الانترنت بشكل كبير في التواصل وأداء مهامهم من المنزل حيث اصبح التعامل online في مجالات التعليم والبيع والشراء والخدمات البنكية خلال فترة الإغلاق ومع انتشار الفيروس زاد الطلب على الأدوية والخدمات الطبية، ومن ناحية أخرى فقد كان التأثير سلبيا على قطاعات اخرى مثل الطيران والسياحة، الفنادق، السينما والترفيه، العقارات والبناء، التبادل التجاري إلا أن قطاع السياحة كان من أكثر القطاعات تأثرا بالأزمة وتضررا

نتيجة حظر الطيران وغلق المطارات وتوقف السياحة في جميع بلدان العالم. وبالرغم من محاولات حكومات دول العالم مواجهة تداعيات أزمة وباء كورونا من خلال تطبيق اجراءات وسياسات من شأنها التخفيف من حدة وآثار تلك الأزمة، إلا أنه كان هناك تأثير سلبي واضح على قطاعات معينة مثل السياحة والفنادق، الطيران حيث تكبدت العديد من شركات الطيران والسياحة خسائر كبيرة وعانت من ركود لفترة زمنية خلال فترة انتشار الفيروس نتيجة تعليمات الإغلاق والحظر المطبقة في كافة دول العالم.

وقد اتضح أنه على الرغم من محاولة العديد من الدراسات تحديد أثر تداعيات أزمة وباء كورونا على مهنة المحاسبة، كذلك تقييم الأداء المالي للمنظمات والشركات بمختلف القطاعات إلا أنه لا يزال هناك ندرة في الدراسات التي تناقش أثر أزمة وباء كورونا على الأداء المالي لمنشآت قطاع السياحة تحديدا. ويعد هذا البحث من الدراسات الأول في هذا النطاق والتي تبحث دور أزمة وباء كورونا في التأثير على قطاع السياحة في مصر في ظل الأوضاع الراهنة من خلال اختبار الأداء المالي متمثلا في ربحية Profitability وسيولة للمنشآت السياحية Leverage

ويساهم البحث الحالي في مساعدة المنظمات المهنية والمنشآت العاملة بقطاع السياحة في مصر بصفة خاصة في التعامل مع الأزمة من خلال تقديم توجيهات وارشادات قد تغيد تلك المنظمات للحد من تأثير وباء كورونا على قطاع السياحة سواء من النواحي المالية والاقتصادية او الادارية. كما يساهم في استكمال ما توصلت اليه الابحاث السابقة من نتأئج عن تأثير جائحة كورونا على اقتصاديات دول العالم والاداء المالي وجودة الخدمات بالشركات والهيئات المختلفة وذلك من خلال مقارنة الاداء المالي لعدد من المنشآت السياحية المسجلة بالبورصة المصرية عام قبل أزمة كورونا وعام أثناء حدوث الأزمة.

لذا فإن الدراسة الحالية تركز على تقييم الأداء المالي بالاعتماد على مؤشرات الربحية، السيولة، الرافعة المالية للمنشآت العاملة بقطاع السياحة بمصر قبل وأثناء أزمة وباء كورونا لتحديد مدى تأثر الاداء المالي لتلك المنشآت بالأزمة والآثار المترتبة عليها مما يساعد الهيئات والمنظمات المهنية في وضع ارشادات وتوصيات تعتمد عليها منشآت الاعمال لمواجهة مثل تلك الأزمات والحد من آثارها مستقبلا. ويقسم البحث الى جزئين أساسيين يتمثل الجزء الأول في الجانب النظري والذي يناقش جائحة كورونا والأداء المالي للمنظمات، ويشمل الجزء الثاني الجانب التطبيقي حيث يتضمن دراسة تطبيقية لتأثير وباء كورونا على الأداء المالى للمنشآت السياحية بمصر.

٢ ـ مشكلة الدراسة:

إن حدوث العديد من الأزمات العالمية خلال السنوات الماضية سواء المالية مثل أزمة أنرون أو تلك الناتجة عن الأوبئة مثل انفلونزا الطيور وانفلونزا الخنازير والتي كان لها أثر على اقتصاديات دول العالم و الأداء المالي للشركات انعكس على قرارات مستخدمي القوائم المالية، بالإضافة لظهور وباء كورونا مؤخرا وزيادة الاتجاه نحو التباعد الاجتماعي وتوقف كافة المنشآت عن العمل لفترة من الوقت خلال انتشار الوباء والذي أثر سلبا على ربحية المنشآت وبالتالي استثماراتها نتيجة تراجع اقبال المستثمرين على الاستثمار في تلك المنشآت تجنبا لتحمل أية خسائر مالية مما يهدد استمراريتها مما نتج عنه ضرر للعديد من

القطاعات. وقد أدى الإغلاق المفروض في اغلب دول العالم الى فرض قيود على تنقلات الافراد وكذلك حركة الصادرات والواردات وبالتالى تدهور نمو المنشآت الاستثمارية نتيجة الخسائر الناشئة عن فقد المستثمرين ثقتهم في سوق المال مما انعكس على الاداء سواء المالي وغير المالى بمنشآت الاعمال للمنظمات وجودة الخدمات المقدمة (Aifuwa et al., 2020)، ايضا فإن الانخفاض الحاد في معدل التبادل التجاري والمبيعات و تقديم الخدمات والناتج عن الاغلاق كان من الطبيعي ان يؤثر على كفاية التدفق النقدي والسيولة اللازمة بالمنشأت للقيام بمهامها وإنشطتها التمويلية والاستثمارية، بالإضافة الى أنه من الأثار المترتبة على تلك الأزمة لجوء العديد من الشركات لتخفيض العمالة لديها مما يؤدي الى زيادة معدلات البطالة مستقبلا. ولما لمهنة المحاسبة من أهمية كبيرة حيث توفر البيانات والمعلومات المالية اللازمة والتي يعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فقد كانت أكثر المهن تأثرا بتلك التغيرات وتداعيات الأزمة، ولابد أن تهتم بتلك التطورات وتتعامل مع الأزمات بما يمكنها من توفير المعلومات بدقة وشفافية للمستثمرين بما ينعكس على قراراتهم. لذا فإن عدم قدرة مهنة المحاسبة على الوفاء بالتزاماتها من خلال تقييم الاداء المالى للشركات وتوفير البيانات المالية اللازمة للمستثمرين للاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم قد يترتب عليه تراجع الاستثمارات وتأثر اسعار الاسهم مما ينعكس على استمر ارية تلك الشركات في مختلف القطاعات.

وقد أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على كافة القطاعات وعلى قطاع السياحة بشكل خاص نتيجة إجراءات الاغلاق التام للحدود والقيود المفروضة على السفر مما أدى لانخفاض شديد في عدد الرحلات الجوية وصعوبة الانتقال بين دول العالم بسبب غلق اغلب المطارات والإجراءات الاحترازية المتبعة لمنع انتشار الوباء. لذا فقد تأثرت السياحة على نطاق واسع بتلك الازمة سواء عالميا او محليا. وفي نفس السياق أدى إغلاق المنشآت السياحية (مثل: المتاحف – الحدائق والمتنزهات – المزارات السياحية – الشواطئ...) كليا وجزئيا الى تأثر السياحة الداخلية والخارجية على حد سواء مما كان له اثرا وانعكاسا قويا على الأداء المالي والإداري للعديد من المنشآت والمنظمات العاملة بمجال السياحة (مثل: الفنادق – شركات السياحة - المطاعم -).

ويمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال التالي: كيف أثرت جائحة كورونا على الأداء المالي للمنشآت السياحية في مصر. ولدراسة وتحديد آثار جائحة كورونا على النواحي المالية والادارية لتلك الشركات العاملة بقطاع السياحة بمصر فقد تطرق البحث الى محاولة ايجاد الاجابة عن السؤال البحثي التالي: ما مدى تأثير جائحة كورونا على ربحية، درجة سيولة، الرافعة المالية للمنشآت السياحية المسجلة في البورصة المصرية. وبالإجابة على هذا التساؤل فإنه يمكن المساهمة في ايجاد حل لتلك الازمة الحالية وتحديد تأثير كورونا على النواحي المالية بالشركات السياحية.

٣_ هدف الدراسة:

يعد الهدف الاساسي للدراسة تحديد مدى تأثير أزمة وباء كورونا على قطاع السياحة في مصر، حيث تهدف الدراسة الحالية الى اختبار وقياس مدى التأثير الناتج عن أزمة وباء كورونا على الأداء المالى للمنشآت العاملة بقطاع السياحة وانعكاسه على

استمرارية تلك المنشآت من خلال تقييم ربحية وسيولة وكذلك الرافعة المالية للمنشآت السياحية المقيدة بالبورصة المصرية قبل وأثناء ظهور فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

٤ -أهمية ودوافع الدراسة:

نظرا لما يمثله قطاع السياحة من أهمية لاقتصاد الدول فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من ضرورة تقييم الأداء المالي للشركات العاملة بمجال السياحة لتحديد مدى تأثره بأزمة وباء كورونا حيث يعد قطاع السياحة أحد أهم مصادر الدخل القومي بمصر، بالإضافة الى أن لمهنة المحاسبة أهمية كبيرة حيث توفر البيانات والمعلومات المالية اللازمة والتي يعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فقد كانت أكثر المهن تأثرا بالتغيرات ببيئة الأعمال وتداعيات الأزمة، لذا لابد أن تهتم بتلك التغيرات وتتعامل مع الأزمات بما يمكنها من توفير المعلومات بدقة وشفافية للمستثمرين بما ينعكس على قراراتهم.

ونظرا لندرة الدراسات التي ناقشت الأداء المالي لمنشآت الاعمال خاصة بقطاع السياحة ومدى تأثره بأزمة وباء كورونا، فإن هذه الدراسة تعد من الدراسات القليلة التي تناولت أثر أزمة وباء كورونا على الاداء المالي للمنشآت السياحية بالتطبيق على قطاع السياحة بمصر من خلال قياس الربحية ودرجة السيولة والرافعة المالية للمنشآت السياحية قبل ظهور فيروس كورونا وأثناء ظهور كورونا ومقارنة الاداء المالي لتلك المنشآت خلال الفترتين لتحديد مدى تأثير وباء كورونا على الأداء المالي لها بما ينعكس على استمراريتها.

وعلى الرغم من أن أزمة وباء كورونا لها آثار سلبية على الكثير من القطاعات والتي تكبدت خسائر مالية وعانت من انخفاض السيولة خلال فترة الوباء، إلا أنه في نفس الوقت قد يكون لها آثار ايجابية على بعض القطاعات والتي حققت ارباح كبيرة وشهدت ارتفاع في اسعار الاسهم مقارنة بما قبل الأزمة.

لذا فإن هذه الدراسة تقوم بإلقاء الضوء على تأثير أزمة وباء كورونا على الأداء المالي للمنشآت مع التركيز على قطاع السياحة بمصر من خلال عرض أهم المؤشرات المالية وتحليل البيانات المالية للمنشآت السياحية لقياس الأداء المالي قبل وأثناء أزمة وباء كورونا.

٥ - فروض الدراسة:

في ضوء ما سبق من أهداف وأهمية البحث فإن الفرض الاساسي للبحث أن هناك تأثير قوي لجائحة كورونا على الأداء المالي للمنشآت العاملة بمجال السياحة في مصر بشكل عام، وينبثق منه الفروض الفرعية التالية:

الفرض الأول: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأزمة وباء كورونا على ربحية المنشآت السياحية.

الفرض الثاني: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأزمة وباء كورونا على درجة السيولة بالمنشآت السياحية.

الفرض الثالث: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأزمة وباء كورونا على الرافعة المالية للمنشآت السياحية.

٦ - منهجية البحث:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الاستقرائي وذلك بتحليل آراء الباحثين واستقراء ما ورد بالأبحاث والتقارير وما توصلت له الدراسات السابقة في نفس المجال من نتائج. كما يقوم الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على قطاع السياحة بمصر وذلك لاختبار فروض البحث من خلال التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS للبيانات المالية التي تم تجميعها من القوائم المالية الربع سنوية لعدد ١١ منشأة سياحية مسجلة في سوق الأوراق المصرية (EGX100) خلال الفترة المالية قبل ظهور فيروس كورونا وأثناء ظهوره.

٧ - حدود الدراسة:

تركز الدراسة على تقييم الأداء المالي بقطاع السياحة حيث تتمثل عينة الدراسة في المنشآت السياحية المسجلة في البورصة المصرية (EGX100) والتي تقدر ب ١٩ منشأة سياحية تعمل بمجال السياحة والفنادق والمنتجعات السياحية، حيث تناولت الدراسة تحليل بيانات عدد ١١ شركة سياحية مقيدة بالبورصة بعد استبعاد ٨ شركات لعدم اكتمال البيانات المالية لها. وقد واجه الباحث صعوبة في تجميع بيانات عدد من الشركات نتيجة عدم توفر القوائم المالية لها خلال الفترة محل الاختبار. كما اعتمدت الدراسة على عدد من المؤشرات المالية تتضمن الربحية، السيولة، الرافعة المالية لتحليل وتقييم الاداء المالي للشركات محل الدراسة مما يعني اقتصار المؤشرات المالية على عدد محدود من المؤشرات. ايضا يتم التطبيق على البيئة المصرية لذا فإنه يجب مراعاة ذلك عند تعميم نتائج الدراسة على المنشآت السياحية مما يتيح فرصة للأبحاث المستقبلية لاستكمال ما بدأته الدراسة.

٨_ خطة الدراسة:

في ضوع ما تم عرضه من مشكلة البحث وتحقيقا لأهدافه، تم تنظيم الجزء التالي من الدر اسة كما يلي:

ثانيا: الدراسات السابقة

ثالثا: الإطار النظري للدراسة

- أزمة وتداعيات وباء كورونا
- أزمة وباء كورونا والقطاع السياحي
- أزمة وباء كورونا والاداء المالي للمنشآت السياحية **واشتقاق فروض الدراسة**

رابعا: الدراسة التطبيقية واختبار الفروض

خامسا: النتائج والتوصيات والمقترحات للأبحاث المستقبلية

ثانيا: الدراسات السابقة

ظهرت خلال السنوات الماضية العديد من الازمات و الاوبئة (اقتصادية، مالية، صحية ،....) مما كان له أكبر الاثر على اقتصاديات الدول واداء المنشآت، وقد كان لظهور فيروس كورونا عام ٢٠١٩ وانتشاره سريعا ثم تحوله الى وباء عالمي أثر قوي على الاقتصاد العالمي، لذا فقد اتجهت العديد من المنظمات المهنية لدراسة أثر ذلك الوباء على المعايير المهنية والقواعد المنظمة للمهن المختلفة. كما بدأ الباحثين في الاتجاه نحو تحديد مدى أثر ذلك الوباء على اداء المنظمات والمؤسسات المختلفة في شتى دول العالم.

وفي نفس السياق يستعرض الباحث في الجزء التالي الأزمات الناتجة عن ظهور الأوبئة على مدار السنوات الماضية وأثرها على اقتصاديات الدول واستثمارات وربحية الشركات، ثم عرض مجموعة من الدراسات التي تناولت أزمة ظهور فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وانتشاره في دول العالم وتحوله إلى وباء.

فقد بدأت في الماضي العديد من الابحاث في دراسة مدى أثر الاوبئة التي ظهرت خلال العقدين الماضيين مثل سارس والذي كان له أثر على النمو الاقتصادي على المدى القصير للعديد من الدول (مثل دراسة Fan, 2003) حيث ادى التزام المواطنين منازلهم خوفا من الوباء الى تقليل الحركة والتنقل وبالتالي انخفاض في حركة البيع والشراء مما كان له أثر على ايرادات وارباح المنشآت التجارية بصفة عامة وقطاع السياحة بصفة خاصة نتيجة توقف السفر بين العديد من الدول.

ايضا كان لظهور انفلونزا الخنازير (H1N1) في عام ٢٠٠٩ في الكثير من دول العالم آثار اقتصادية مختلفة تتضمن انخفاض في ايرادات النقل والمواصلات، السياحة، التبادل التجاري مما كان له أثر سلبي على قطاع الاعمال وفي المقابل تزايد الطلب على الخدمات الصحية.

ومع ظهور واكتشاف فيروس انفلونزا الطيور في العديد من دول العالم بدأت الابحاث في دراسة مدى تأثيره على الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من انتشاره الا ان تأثيره الاقتصادي كان اقل خطورة من انفلونزا الخنازير والسارس حيث انحصر في التأثير على قطاع الغذاء وتحديدا قطاع الانتاج الداجني بتحقيقه خسائر مالية كبيرة.

حديثا ظهر مرض كورونا أو عدوى فيروس COVID-19في الصين في نهاية عام (Mckibbin&Fernando 2020) ٢٠١٩ (Mckibbin&Fernando 2020) وانتشر هذا الفيروس في جميع دول العالم سريعا وأصبح يمثل خطرا على الصحة العامة للمواطنين وتكمن خطورته في انه قد يؤدي الى الوفاة خاصة كبار السن. مما دفع منظمة الصحة العالمية الى إعلانه وباء عالمي وناشدت جميع الحكومات في كل دول العالم بأخذ كافة الاحتياطات اللازمة لمواجهة هذا الوباء. وعلى الرغم من اتخاذ الدول كافة الإجراءات الاحترازية من غلق المنشآت وتباعد اجتماعي وقيود على تنقل الافراد إلا إنه لا يزال موجود وينتشر سريعا في شتى دول العالم.

وقد تناولت بعض الدراسات السابقة أثر أزمة كوفيد-١٩ على مهنة المحاسبة بصفة عامة وعلى أداء الشركات المالي بصفة خاصة. وحيث أن موضوع البحث لا يزال حديثا ولم يتناوله الكثير من الباحثين فإنه سيتم استعراض بعض تلك الدراسات فيما يلي:

قامت دراسة (2020) Papadopoulou and Papadopoulou باختبار كيفية تأثر مهنة المحاسبة بجائحة كورونا (كوفيد-١٩) في اليونان حيث قامت الدراسة بعمل قوائم استقصاء وتوزيعها على عينة مكونة من ١٧١ محاسب باليونان تم اختيارهم عشوائيا. وقد توصلت الدراسة الى ان هناك تأثير قوي لوباء كوفيد -١٩ على مهنة المحاسبة وعمل المحاسبين.

كما اختبرت دراسة (El-Mousawi and Kanso 2019) مدى تأثير جائحة كورونا على التقرير المالي للشركات في لبنان. حيث قامت بتوزيع قوائم الاستقصاء على عينة متمثلة في ٢٠٠ مراجع في مكاتب مراجعة في لبنان. وتوصلت هذه الدراسة لبعض النتائج اهمها ان وباء كورونا له تأثير قوى على التقرير المالى بالشركات اللبنانية.

ايضا هدفت دراسة (السمادوني و السيد ٢٠٢١) إلى تحديد أثر تفشي جائحة كورونا COVID-19على الافصاح بالتقارير المالية من خلال إجراء دراسة ميدانية لتجميع البيانات وتحليلها احصائيا وذلك لاختبار فروض الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود اثر إيجابي لجائحة كورونا COVID-19 على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

من جهة أخرى، فقد ناقشت دراسة (Aifuwa et al. 2020) أثر أزمة وباء كورونا وما ترتب عليها من قيود تم فرضها في جميع دول العالم نتيجة انتشار الوباء وسياسات الاغلاق والحظر على الأداء المالي وغير المالي للشركات العاملة بالقطاع الخاص في نيجيريا خلال فترة انتشار الوباء، حيث قامت الدراسة بتوزيع قوائم استقصاء إلكترونيا على اصحاب الشركات الخاصة والمحللين الماليين لتجميع البيانات اللازمة وتحليلها احصائيا. وقد توصلت هذه الدراسة الى ان وباء كورونا أضر بالأداء المالي وغير المالي للشركات التي تعمل في القطاع الخاص في نيجيريا.

واستعرضت دراسة (Ozili, 2020) مدى تأثير الوباء على أداء المؤسسات المالية وغير المالية كما عرضت بعض الممارسات والاساليب المحاسبية التي يمكن ان تساعد في الحد من تأثير الجائحة على اداء تلك الشركات. ووجدت ان المحاسبة يمكن ان تلعب دور في تخفيف الأثر السلبي للوباء على اداء الشركات.

ايضا قامت مجموعة من الدراسات بتحديد مدى أثر أزمة وباء كورونا على الأداء المالي والاستثمارات ببعض القطاعات الحيوية بصفة عامة (شلبي ٢٠٢٠, 2020; الحديدا بينما ركزت عدد من الدراسات الحديثة على أثر ازمة وباء كورونا على قطاع البنوك تحديدا (Adel et al., 2022; Sugiharto et a., 2021).

ركزت دراسة (Devi et al., 2020) على اختبار مدى تأثير وباء كورونا Pevi et al., 2020) على الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة الإندونيسية بمختلف القطاعات وذلك من خلال تحليل البيانات المالية التي تم الحصول عليها من القوائم المالية لتلك الشركات، وقد تضمنت عينة الدراسة ٤١٢ شركة والتي كانت مقسمة إلى ٩ قطاعات. وتوصلت نتائج الدراسة بعد تحليل البيانات احصائيا إلى وجود زيادة في معدل الرافعة المالية ومعدل النشاط قصير الأجل بينما انخفاض في معدل السيولة والربحية أثناء أزمة كورونا، ومع ذلك اختلف معدل الربحية والنشاط قصير الأجل بشكل قوى (معنوى) قبل وأثناء أزمة كورونا. من ناحية اخرى فقد

وجد أن قطاع السلع الاستهلاكية هو من حقق زيادة في الربحية والسيولة والنشاط قصير المدى وانخفاض في الرافعة المالية بينما على العكس من ذلك عانت قطاعات العقارات، التشييد والبناء، التمويل، التجارة، الخدمات، الاستثمار من انخفاض في معدل الربحية والسيولة أثناء أزمة كورونا.

كما ركزت دراسة (Sugiharto et al 2021) على اختبار تأثير الأزمة الناتجة عن وباء كورونا على الاداء المالي للبنوك التجارية في إندونيسيا، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الثانوية والتي تم الحصول عليها من سلطة الخدمات المالية الاندونيسية لعدد ٧ مؤشرات مالية في بعض البنوك التجارية خلال الفترة من ١٠١٨إلى ٢٠٢١ لقياس الاداء المالي مثل معدل العائد على الاصول ومعدل كفاية رأس المال وذلك لاختبار فروض الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى عدم تأثر الاداء المالي كليا بالأزمة وذلك نتيجة وجود تأثير قوي وسلبي على ٤ مؤشرات فقط مثل العائد على الاصول بينما لم تتأثر ٣ مؤشرات مالية مثل معدل كفاية رأس المال ومعدل الكفاءة التشغيلية بتداعيات أزمة كورونا، مما يشير الي أن البنوك التجارية الإندونيسية لديها قدرة على مقاومة ومواجهة الأزمات الاقتصادية الناشئة عن جائحة كورونا.

وفي نفس السياق وجدت مجموعة من الدراسات ان هناك تأثير قوي سلبي لجائحة كورونا على اداء الشركات خاصة في مجال السياحة والنقل من خلال انخفاض الايرادات الإجمالية خاصة في بداية ٢٠٢٠ منها دراستي (Aifuwa et al., 2020, Shen et al., 2020)، خاصة في بداية وأورسي وأبوزيد (٢٠٢١) والتي ركزت على القطاع السياحي بالمملكة العربية السعودية وتونس خلال جائحة كورونا، كذلك وعلى المستوى المحلي ركزت دراسة مرسي والصادي (٢٠٢٠) على تأثير أزمة وباء كورونا على القطاع السياحي المصري. من ناحية أخرى، فقد وجدت بعض التقارير والدراسات أن لجائحة كورونا تأثير ايجابي على التكنولوجيا والاتصالات نتيجة اعتماد قطاعات كثيرة مثل قطاع التعليم والقطاع المصرفي التكنولوجيا والاتصالات نتيجة اعتماد قطاعات كثيرة مثل قطاع التعليم والقطاع المصرفي بالرغم من جائحة كورونا الا انه لم يكن هناك تأثير لها على ايرادات الشركات العاملة بمجال الاغذية حيث حققت نفس معدلات النمو خلال فترة انتشار فيروس كورونا (أحمد، بو حفص الاعدي).

ويخلص البحث من الدراسات السابقة إلى وجود أثر قوي لأزمة كورونا وتداعياتها على الوضع المالي والاقتصادي للعديد من الدول وانعكاسه على الأداء المالي للمنشآت وكذلك استمراريتها. فقد توصلت أغلب الدراسات لوجود تأثير سلبي على ربحية المنشآت ودرجة السيولة لديها مما يشير لوجود دور للإجراءات المطبقة خلال وباء كورونا على أداء الشركات المالي.

وتتميز الدراسة الحالية بأنها من الدراسات النادرة التي ألقت الضوء على تأثير أزمة وباء كورونا على وضع وأداء المنشآت السياحية المالي من خلال إجراء دراسة تطبيقية على المنشآت السياحية المقيدة في البورصة المصرية، وحيث أنه وفقا لما توصل له الباحث

وحسب ما يصل إلى علمه عدم وجود دراسات تطبيقية في هذا المجال من قبل، ولما في ذلك من ربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي للموضوع محل البحث.

ثالثا: الإطار النظرى للدراسة

١- أزمة وتداعيات وباء كورونا

ظهر فيروس كورونا في الصين وتحديدا في مدينة وهان عام ٢٠١٩، وقد انتشرت العدوى سريعا بين الافراد داخل المدينة ثم الى مقاطعات اخرى بالصين ومنها الى مواطنين في دول اخرى نتيجة سفر مواطنيها الى عدة دول اخرى وهم حاملين للفيروس (Fernando 2020).

وقد بدأ فيروس كورونا مسببا مرض كوفيد – ١٩ وانتشر في جميع دول العالم مثل امريكا، الطاليا، فرنسا، المانيا، ... وأدى الى اصابة مئات الآلاف من البشر، حيث انه لم يتم تحديد كيفية انتقال العدوى وانتشارها سريعا بين الافراد بشكل دقيق. هناك اعتقاد انها تنتقل عن طريق مصافحة الشخص المصاب أو ملامسة أسطح تحمل الفيروس أو من خلال الرذاذ الناتج عن كحة أو عطس الشخص المصاب، كما ان الاعراض الملاحظة حتى الآن تختلف بين الاشخاص ما بين كحة والتهاب بالحلق وارتفاع في درجة الحرارة مع ضيق في التنفس، وتكمن الخطورة في انتشاره نتيجة مخالطة اشخاص لا تظهر لديهم الاعراض لأفراد غير مصابين دون اخذ الاجراءات الاحترازية والوقائية من تباعد اجتماعي وارتداء الكمامات. كل ذلك يعد من الاسباب الرئيسية للانتشار السريع للفيروس وتحوله الى وباء.

مما دفع منظمة الصحة العالمية الى إعلانه وباءا عالميا في مارس ٢٠٢٠ (& Ernst له الصحة العالمية الى إعلانه وباءا عالميا في مارس ٢٠٢٠ (Young 2020) مع محاولات لتقليل الاصابات إلا انه ينتشر سريعا ولم يتم السيطرة عليه أو احتوائه او القضاء عليه كليا، ومنذ ذلك الوقت تسعى دول العالم إلى اتخاذ اجراءات وقائية للحد من انتشار الفيروس وتخفيف حدة آثاره خاصة مع تزايد اعداد المصابين وحالات الوفاة (السمادوني والسيد ٢٠٢١) مما سيكون له أثر على اسلوب معيشة البشر وكذلك اعمالهم.

لذا فقد أوصت القطاعات الطبية وحكومات الدول بمحاولة تطبيق حظر كلي وجزئي وتباعد اجتماعي وتكثيف العمل عن بعد بدلا من نزول الافراد للعمل. ومحاولات ايجاد علاج أو لقاح للفيروس، ومع استمرار الفيروس للعام الثاني على التوالي ثم ظهور عدة موجات متتالية خلال العام وعدم فعالية اللقاح في القضاء على الفيروس أدى ذلك إلى استمرار تطبيق الاجراءات الاحترازية من تباعد اجتماعي والتعليم عن بعد وتخفيض الاعداد المتواجدة سواء بالهيئات والمصالح أو المنشآت السياحية والفنادق مما كان له أثر على استمرار تأثر كافة القطاعات خاصة قطاع السياحة سواء على مستوى العالم أو في مصر.

وفي مصر بدأ اكتشاف الفيروس تحديدا في منتصف شهر مارس ٢٠٢٠ بظهور بعض الحالات المصابة بالفيروس نتيجة انتقال العدوى إليهم من اجانب حاملين للفيروس بعد دخولهم الى مصر. مما دفع الحكومة المصرية الى اتخاذ كافة الاجراءات الاحترازية الموصي بها من قبل منظمة الصحة العالمية والمطبقة بأغلب دول العالم من الغلق التام الى الحظر الكلي والجزئي وتوقف حركة المطارات والتنقل بين الدول وأحيانا داخل الدولة بين

المحافظات وكذلك علق معظم المنشآت بالدولة مثل المقاهي، دور العرض (السينمات)، الملاهي، والاماكن الترفيهية، المدارس والجامعات، اماكن التجمعات مثل الحدائق والمتنزهات، المتاحف، قاعات المناسبات، دور العبادة (المساجد والكنائس). بينما كان القطاع الطبي متضمنا المستشفيات في حالة التأهب القصوى نتيجة الانتشار السريع للوباء وصعوبة السيطرة عليه مع عدم توفر العلاج المناسب له او اللقاح اللازم، مما كان له أثر واضح على الافراد وتنقلاتهم وانشطتهم اليومية وكذلك المنشآت والمؤسسات العاملة بالدولة والالتزام بالإجراءات الاحترازية وتخفيض الاعداد المتواجدة سواء العمال أو الموظفين والالتزام بالإجراءات الاحترازية وتخفيض الاعداد المتواجدة سواء العمال أو الموظفين في بداية الأزمة الا انه انتشر سريعا، كما بدأ الاقتصاد والانتاج في التأثر بهذه الاجراءات كما بدأت الحكومة في تخفيفها كمحاولة لإنقاذ الانتاج والاقتصاد من الانهيار، ومع الوقت أصبح الوباء مستمر من خلال ظهور عدة موجات خلال العام تصل فيها العدوى وانتشار الفيروس الى الذروة يتم خلالها تطبيق اجراءات التباعد وتخفيض العمالة.

٢ - أزمة وباء كورونا والقطاع السياحي

اختلف التأثير على القطاعات السلعية والخدمية ما بين تأثير ايجابي وسلبي على الأداء المالي للشركات فهناك شركات حدث لديها طفرة في الإيرادات بينما تكبدت شركات أخرى خسائر مالية كبيرة، حيث كان التأثير ايجابيا على قطاعات مثل قطاع التكنولوجيا والاتصالات، التجارة الإلكترونية، الرعاية الطبية، صناعات الأدوية بسبب اتجاه الافراد والمؤسسات للاعتماد على شبكات الانترنت بشكل كبير في التواصل وأداء مهامهم من المنزل حيث اصبح التعامل online في مجالات التعليم والبيع والشراء والخدمات البنكية خلال فترة الإغلاق ومع انتشار الفيروس زاد الطلب على الأدوية والخدمات الطبية.

١-قطاع التكنولوجيا والتطبيقات الإلكترونية:

اتجهت الافراد والمؤسسات لمواصلة اعمالهم من المنزل عبر شبكة الانترنت باستخدام التطبيقات الإلكترونية، بالإضافة الى زيادة الاقبال على مواقع التواصل الاجتماعي نتيجة التواجد بالمنزل لفترات طويلة وتطبيق سياسة التباعد الاجتماعي (Social distance). كما اعتمد المعلمون والطلاب على التطبيقات والمنصات التعليمية المختلفة لاستكمال دراستهم من خلال التعليم عن بعد (Online) مثل تطبيق Zoom والذي شهد ارتفاعا كبيرا في الايرادات بنسبة ٨٧٪ عن العام السابق وارتفع سعر سهمه بنسبة ٦٧٪ في بداية عام ٢٠٢٠. وقد حققت شركات الاتصالات ومقدمي خدمات الانترنت والتطبيقات الذكية أرباحا عالية مما انعكس على ارتفاع اسعار الاسهم مثل جوجل، مايكروسوفت، أبل.

٢-قطاع الرعاية الطبية والأدوية:

مع انتشار وباء كورونا وتزايد اعداد المصابين بالفيروس زاد الطلب على الأدوية والأجهزة الطبية مثل أجهزة التنفس الصناعي، كما اصبحت المستشفيات الخاصة

والحكومية في حالة تأهب قصوى واصبحت نسبة الإشغال بها ١٠٠٪. وقد تميز فيروس كورونا بالعدوى الشديدة وسرعة انتشاره، لذا ترتب على ذلك فرض الدول سياسة التباعد الاجتماعي ووضع ضوابط واجراءات فحص واختبار كورونا قبل دخول المستشفيات للعلاج ليصبح تقديم أغلب الخدمات الطبية للمرضى عن بعد عن طريق تطبيقات الاطباء.

٣- التجارة الإلكترونية:

أثر فيروس كورونا ايجابيا على التجارة الإلكترونية حيث ازدهرت ازدهارا كبيرا، وقد شهدت المبيعات عبر الانترنت زيادة ملموسة نتيجة سياسات الإغلاق والحظر انعكست على ربحية شركات التجارة الإلكترونية مثل أمازون والتي حققت ايرادات جعلتها تتصدر القائمة.

ومن ناحية أخرى فقد كان التأثير سلبيا على قطاعات اخرى مثل الطيران والسياحة، الفنادق، السينما والترفيه، العقارات والبناء، التبادل التجاري، حيث كان مجال السياحة من أكثر المجالات التي تأثرت بجائحة كورونا سواء عالميا أو محليا مما أثر بشكل مباشر على الاقتصاد بصفة عامة:

١- قطاع الطيران والسياحة:

يعد قطاع الطيران من أكثر القطاعات المتضررة من أزمة كورونا حيث تسببت القيود المفروضة وإغلاق المطارات وحظر السفر الجوي في قيام شركات الطيران بإيقاف رحلات السفر سواء المحلية أو الدولية من جميع المطارات. ايضا ترتب على إيقاف السفر والحظر وإغلاق الاماكن السياحية والترفيهية توقف حركة السياحة في مصر وانعكس ذلك على نسبة الاشغال بالفنادق والمنتجعات السياحية خاصة في شرم الشيخ، الغردقة، الأقصر، اسوان والتي انخفضت انخفاضا شديدا في ظل غياب السائحين مما أدى لتخفيض العمالة بالعديد من المنشآت السياحية.

٢- قطاع الترفيه:

تأثرت صناعة السينما والترفيه سلبيا بسبب اجراءات إغلاق دور السينما والمسارح حيث تم إلغاء وتأجيل العديد من عروض الافلام والحفلات والمعارض الفنية.

٣- قطاع العقارات:

أثرت القيود المفروضة على الحركة بسبب وباء كورونا وسياسة التباعد الاجتماعي للحد من انتشار الفيروس على دخل الافراد وبالتالي على شراء العقارات، كذلك انخفضت التعاملات على العقارات بالبيع والشراء مما أثر سلبا على نشاط بناء العقارات وحدثت حالة من الركود في القطاع العقاري.

٤ - التبادل التجاري:

إغلاق المطارات والموانئ البحرية أثر سلبا على نشاط التبادل التجاري حيث توقف استيراد وتصدير السلع خلال فترة الحظر وإغلاق الحدود، بالإضافة لتوقف الانتاج بالعديد من المصانع لعدم توفر المواد الخام مما أدى الى انخفاض ايرادات قطاع التبادل التجاري.

نتيجة لظهور وباء كورونا وانتشاره قام اصحاب الاعمال والمنشآت باتخاذ الاجراءات والقرارات المتعلقة بتخفيض ساعات العمل وعدد العمالة المتواجدة يوميا تنفيذا لتوجيهات الحكومات بالإغلاق الالزامي خاصة في بداية الازمة مما من شأنه التأثير على الانتاج والاداء المالي وغير المالي للمنشآت على المدى البعيد، كذلك تم فرض قيود على الانتقالات و السفر، و تم غلق المطارات والحدود بين الدول مما كان له أثر على كافة الانشطة والمجالات وبصفة خاصة السياحة حيث تأثرت حركة السياحة في مصر وكذلك المنشآت السياحية والفنادق والتي تلتزم بنسبة اشغال لا تزيد عن ٥٠ % من طاقتها.

وقد اوضح تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي (٢٠٢٠) انه نتيجة الاجراءات الصارمة التي اتخذتها منطقة الشرق الأوسط تجاه كوفيد- ١٩ لإنقاذ البشرية كان لهذه السياسات والاجراءات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي المحلي، ومع اعادة فتح بعض الدول مؤسساتها بالكامل لتعمل بشكل طبيعي وتحسن اقتصادها، لكن في نفس الوقت نشأت المخاطر بتزايد اعداد المصابين بفيروس كورونا وازدادت التأثيرات العكسية بسبب اضطراب التجارة والسياحة.

من الجدير بالذكر أن الأزمة الصحية العالمية الناشئة من تفشي فيروس كورونا تعتبر أزمة غير مسبوقة حيث يواجه الاقتصاد العالمي تحديات كبيرة خاصة القطاع السياحي والذي يعد من أكثر القطاعات تضررا (أورسي وأبو زيد ٢٠٢١). ايضا هناك العديد من التقارير الصادرة من الدول العربية والاجنبية وجدت ان قطاع السياحة يعد من أكثر القطاعات المتضررة نتيجة جائحة كورونا خلال العام ٢٠٢٠، وقد ادى انتشار الفيروس واستمرار الوباء لفترة من الوقت إلى الاضرار بالعديد من القطاعات وتكبدها خسائر وأولها قطاع السياحة نتيجة توقف حركة السفر والسياحة، وعلى الرغم من تحقيق القطاع السياحي المصري طفرة كبيرة ونمو في الدخل من السياحة في عام ٢٠١٠ يكاد يقترب من النمو المحقق في عام ٢٠١٠ أدى إلى الحد من النمو وتضرر القطاع السياحي المصري بعد توقف حركة السفر (مرسي والصادي ٢٠٠٠).

٣- أزمة وباء كورونا والاداء المالي للمنشآت السياحية واشتقاق فروض الدراسة

يعبر أداء المنشأة عن القدرة على تعظيم الارباح من خلال اداء العاملين بالمنشأة للأنشطة والمهام، ويتمثل اداء الشركات في كلا من الاداء المالي والاداء غير المالي (الاستراتيجي أو التشغيلي)، ويعد الاداء المالي مقياس لكيفية استخدام اصول المنشأة بكفاءة وفاعلية لتحقيق إيرادات (Nnamani et al., 2017)، ومن مقاييس الاداء المالي للمنشأة الربحية (ROA,) بينما من مقاييس الاداء غير المالي (أداء العاملين، الأداء الاجتماعي، اداء حوكمة الشركات، الاداء البيئي).

ومن المتعارف عليه أن أي منشأة أو منظمة تتطلب تقييم ادائها المالي وغير المالي بشكل دوري كمؤشر على كفاءتها وقدرتها على الاستمرارية، وسوف يتم التركيز في هذه الدراسة على الاداء المالي للمنظمات العاملة بقطاع السياحة والفنادق. لذا يمكن تعريف تقييم الاداء المالي على انه يساعد على معرفة مدى قدرة المنشأة على تحقيق اهدافها عن طريق قياس ادائها المالي الفعلي باستخدام المؤشرات والنسب المالية (احمد، بوحفص ٢٠٢٠).

تركز الدراسة الحالية على المؤشرات المالية الخاصة بالربحية، السيولة، الرافعة المالية كمقابيس للأداء المالي للمنشآت السياحية، فتستخدم العائد على الاصول لقياس ربحية المنشأة ومعدل التداول لقياس السيولة ونسبة الاصول إلى حقوق الملكية لقياس الرافعة المالية للمنشأة.

- مؤشر الربحية Profitability

يقيس مؤشر الربحية قدرة المنشأة على تحقيق أرباح أو بمعنى أدق كفاءة المنشأة ويعد العائد على الاصول (ROA) هو المعدل الأكثر شيوعا لقياس الربحية (ROA) هو المعدل الأكثر شيوعا لقياس الربحية (ROA) وذلك من خلال ايجاد نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الاصول لتحديد مدى قدرة الأصل على تحقيق ربح (Handayani and Zulyanti 2018).

ومع توالي الازمات الاقتصادية والمالية العالمية خلال السنوات الماضية فقد تأثرت معدلات الربحية وقدرة المنشآت على تحقيق ارباح (Devi et al 2020). لذا فإنه من المتوقع بعد ظهور فيروس كورونا مؤخرا وانتشاره وتحوله لوباء وما صاحب ذلك من إجراءات غلق وحظر كان لها أثر آليات العمل بالعديد من المنظمات أن يؤثر ذلك سلبا على ربحية العديد من المنشآت بالقطاعات المختلفة خاصة المنشآت السياحية المصرية.

- مؤشر السيولة Liquidity

يقيس مؤشر السيولة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها والتي تستحق خلال العام ومن أهم وأكثر المؤشرات استخداما معدل التداول والذي يقارن بين الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة ليقيس قدرة الاصول المتداولة على سداد التزاماتها المتداولة (قصيرة الأجل) (Sari 2020). وتشير نسبة التداول الاعلى من ١٠٠٪ إلى موقف جيد لسيولة المنشأة ويعني أن الاصول المتداولة لديها أعلى من التزاماتها المتداولة.

ومع حدوث أزمة وباء كورونا وتعرض العديد من المنشآت إلى توقف أنشطتها أصبحت درجة السيولة لديها معرضة للانخفاض. لذا فإنه من المتوقع أن تعاني العديد من المنشآت السياحية المصرية من انخفاض في درجة السيولة لديها لتوقف أنشطتها خلال فترة الأزمة.

-الرافعة المالية Leverage

يقيس مؤشر الرافعة المالية قدرة المنشأة على سداد كافة التزاماتها سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، ويمكن قياس هذا المؤشر بحساب نسبة إجمالي الاصول إلى حقوق الملكية وحيث أن المنشآت تعتمد في تمويل أصولها على رأس المال والديون (الاقتراض) فإن هذا

المؤشر يستخدم لتقييم إلى أي مدى اعتمدت المنشأة على الديون في تمويل أصولها (Abbas, 2018). وكلما (Abbas, 2018)، ويعد هذا المؤشر محل اهتمام الدائنين (Abbas, 2018). وكلما انخفض هذا المؤشر فإنه يشير إلى أن وضع المنظمة أفضل ويعني أن المنشأة تعتمد أكثر على حقوق الملكية في تمويل أصولها وذلك لأنه يجب أن تكون قيمة رأس المال أكبر من قيمة الديون (Laiman and Hatane, 2017).

لقد تسببت الأزمة المالية في انخفاض الانتاجية لدى العديد من المنظمات نتيجة نقص الطلب على المنتجات مما انعكس على رفض الجهات التمويلية والمانحة للقروض مثل البنوك منح قروض للمنشآت المتعثرة ماليا، مما يشير إلى دور تلك الأزمة في خفض معدل الرافعة المالية والذي يعني انخفاض اعتماد المنظمات على القروض في تمويل أصولها والاعتماد على حقوق الملكية بشكل أكبر (Proenca et al., 2014).

لذا يمكن القول بأنه من المتوقع أن يكون لأزمة وباء كورونا تأثير قوي على الرافعة المالية للمنشآت السياحية وانخفاضها أثناء الأزمة.

فروض الدراسة:

بناء على ما سبق وما توصلت له نتائج الدراسات السابقة والتقارير فإن الفرض الرئيسي للبحث أن هناك تأثير قوي لجائحة كورونا على الأداء المالي للمنشآت العاملة بمجال السياحة في مصر وينقسم إلى الفروض التالية:

الفرض الأول: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأزمة وباء كورونا على ربحية المنشآت السياحية.

الفرض الثاني: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأزمة وباء كورونا على درجة السيولة بالمنشآت السياحية.

الفرض الثالث: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأزمة وباء كورونا على الرافعة المالية للمنشآت السياحية.

رابعا: الدراسة التطبيقية

اعتمد الباحث على الدراسة التطبيقية في اختبار فروض البحث من خلال التحليل الاحصائي للبيانات التي قام بتجميعها من خلال عينة الدراسة والتي تتمثل في المنشآت السياحية المقيدة بالبورصة المصرية وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS ، حيث اعتمدت الدراسة على المنهجية الكمية حيث أن البيانات المستخدمة في الدراسة هي بيانات ثانوية تم تجميعها من القوائم المالية الربع سنوية لعدد ١١ منشأة سياحية مصرية مسجلة بسوق الأوراق المالية EGX100 خلال عامي ٢٠١٩ والذي يمثل الفترة قبل ظهور فيروس كورونا و٢٠٢٠ الذي يمثل الفترة أثناء ظهور وانتشار فيروس كورونا والتي تم الحصول عليها من موقع مباشر مصر.

مجتمع وعينة الدراسة

تمثل المنشآت العاملة بالقطاع السياحي المصري مجتمع الدراسة حيث تم اختيار المنشآت السياحية المقيدة بالبورصة المصرية وهي ١٩ منشأة تعمل في مجال السياحة والفنادق والمنتجعات السياحية، تم استبعاد ٨ منشآت لعدم توافر البيانات كاملة لها خلال الفترة محل الدراسة ٢٠١٩ و عدم استمرارها بسوق الاوراق المالية ليصبح عدد المنشآت محل الدراسة ١١ منشاة سياحية.

جدول (١) حجم عينة الدراسة

١٩	اجمالي المنشآت السياحية المقيدة بالبورصة المصرية
11	عدد المنشآت السياحية محل الدر اسة
٨	عدد المنشآت السياحية المستبعدة

متغيرات الدراسة:

تعد أزمة وباء كورونا هي المتغير المستقل (COVID-19)، ويعتبر الأداء المالي للمنشآت هو المتغير التابع ويتم قياسه من خلال π مؤشرات وهي الربحية وتقاس باستخدام معدل العائد على الأصول (ROA)، السيولة ويتم قياسها بمعدل التداول (CR)، الرافعة المالية ويمكن قياسها بمعدل الأصول إلى حقوق الملكية (AER).

جدول (٢) متغيرات الدراسة

الرمز	المؤشرات	نوع المتغير	المتغير
COVID-19	Dummy	المتغير المستقل	أزمة كورونا
ROA	الربحية profitability	المتغير التابع	الأداء المالي
CR	السيولة liquidity		
AER	الرافعة المالية leverage		

التحليل الاحصائى للبيانات:

لإتمام التحليل الاحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها لشركات السياحة في مصر تستخدم حزمة التحليل الإحصائي على الأساليب الاتية:

- أساليب الإحصاء الوصفي
 - أ) الوسط الحسابي
 - ب) الانحراف المعياري
 - ت) أكبر قيمة
 - ث) أصغر قيمة
- أساليب الإحصاء الاستدلالي

تختص هذه الأساليب بطرق تحليل وتفسير النتائج من عينة البحث للتوصل الي قرارات تخص المجتمع وكذلك تعميم هذه القرارات على المجتمع.

التحليل الوصفى

تضمن تحليل بيانات البحث إحصائيات وصفية وتحليل الاختبارات المختلفة لأداء شركات السياحة في مصر في الفترة ما بين قبل وأثناء الأزمة الاقتصادية بسبب جائحة -COVID السياحة في مصر في الفترة ما بين قبل وأثناء الأزمة الاقتصادية بسبب جائحة الاختبارات الولاً تم إجراء اختبار الحالة الطبيعية للبيانات مطلبًا الإحصائية التي سيتم استخدامها في اختبار الفرق. يعد اختبار الحالة الطبيعية للبيانات مطلبًا مطلبًا في الاختبار الإحصائي البارامتري لذا إذا لم يتم توزيع البيانات بشكل طبيعي فإنه يمكن إجراء اختبار آخر لاستخدام الإحصائيات غير المعلمية مثل اختبار تصنيف ويلكوكسون Devi et al., 2020) Wilcoxon signed-rank).

تظهر نتائج التحليل الوصفي في الجدول رقم (٢) أن هناك انخفاضًا في متوسط قيمة العائد على الأصول ROA في الشركات السياحية المصرية مما يعني أن أزمة وباء كورونا أضرت بالأداء المالي للمنشآت السياحية نتيجة انخفاض الربحية والتي تتضح من التغيرات في قيمة ROAخلال جائحة وCOVID-19 مقارنة بما كانت عليه قبل جائحة -100 ROAخلال جائحة ROAخلال جائحة وCOVID هو 208236. ، بينما كان متوسط قيمة ROA أثناء جائحة وCOVID خسارة بلغت ROA أثناء جائحة وCOVID خسارة بلغت 2.072386 مقارنة بالنسبة قبل الجائحة للسيولة بلغ الانخفاض في النسبة خلال الجائحة 2.072386 مقارنة بالنسبة قبل الجائحة حيث بلغت 2.08193 ويشير هذا الانخفاض في المتوسط إلى أن جائحة وCOVID قد أضرت بالأداء المالي للمنشآت السياحية عند النظر إليه من التغيرات في قيمة معدل التداول. وعلى العكس من ذلك فقد ارتفع متوسط قيمة الرافعة المالية خلال جائحة COVID-19

مقارنة بما كان عليه قبل الجائحة، حيث كان متوسط قيمة الرافعة المالية قبل الجائحة 1.682727، بينما كان متوسط قيمة الرافعة المالية خلال الجائحة 1.682727، وتشير هذه الزيادة في متوسط معدل الرافعة المالية Leverage إلى أن جائحة COVID-19 كان لها تأثير سلبي على الأداء المالي للشركة كما يتضح من التغيرات في قيمة الرافعة المالية.

ايضا يتضح من الجدول أن الانحراف المعياري لمؤشر العائد على الاصول ROA قبل الجائحة 05142. وأثناء الجائحة 02664. مما يشير إلى وجود تشتت بسيط ويعني ذلك أن ربحية المنشآت متقاربة من بعضها، كذلك تشير أرقام الانحراف المعياري لمقياس الرافعة المالية قبل الجائحة 4922. واثناء الجائحة 4966. إلى أن التشتت بسيط مما يعني عدم وجود فروق جوهرية في الرافعة المالية بين الشركات وبعضها، بينما تشير أرقام الانحراف المعياري لمقياس السيولة قبل الجائحة 5.2431 وأثناء الجائحة 2.5672 لوجود تشتت أو فجوة بين الشركات مما يعني وجود اختلاف في مستويات السيولة بين المنشآت وبعضها.

مما سبق يمكن القول أن أزمة جائحة كورونا وما تبعها من تطبيق اجراءات احترازية وإغلاق تام لفترة من الوقت قد أثرت سلبا على الأداء المالي للمنشآت السياحية ويتضح ذلك في انخفاض معدلات الربحية والسيولة خلال فترة الجائحة مقارنة بالفترة قبل الجائحة مما يشير لانخفاض الايرادات نتيجة الإغلاق وتوقف النشاط السياحي خلال تلك الفترة وارتفاع معدل الرافعة المالية أثناء جائحة كورونا عن الفترة قبل الجائحة مما يعني احتمالية لجوء المنشآت السياحية الى الاقتراض لتمويل أنشطتها وسداد التزاماتها أو انخفاض حقوق الملكية لديها نتيجة الأزمة.

جدول (٣) نتائج التحليل الوصفي

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ROA_before COVID-19	44	1142	.2800	.018236	.0514251
ROA_during COVID-19	44	0900	.0360	008273	.0266452
CR_before COVID-19	44	.2000	21.3000	3.081932	5.2431465

CR_during COVID-19	44	.2200	13.7000	2.072386	2.5672570
AER_before COVID-19	44	.3000	2.8600	1.603636	.4922945
AER_during COVID-19	44	1.0300	2.9700	1.682727	.4966228

اختبار اعتدالية البيانات (تتبع التوزيع الطبيعي)

الفرضية الصفرية: البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة: البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي

وبعد اجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات Tests of Normality تُظهر نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro-Wilk الواردة في الجدول رقم (٤) أن بيانات البحث لم يتم توزيعها بشكل طبيعي بقيمة دلالة <0.00 أو 0.00 في كل مشاهدة كما هو موضح في الجدول. وبما أن نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أظهرت عدم توزيع بيانات البحث بشكل طبيعي، لذلك لا يمكن اختبار البيانات باستخدام اختبار إحصائي معلمي. لذا تم إجراء اختبار إحصائي لامعلمي باستخدام عدم توزيع بيانات عدم دراسة Devi et

جدول (٤) اختبار التوزيع الطبيعي Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a				Shap	iro-Wilk
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
ROA_before COVID-19	.200	44	<.001	.699	44	<.001
ROA_during COVID-19	.179	44	.001	.862	44	<.001
CR_before COVID-	.382	44	<.001	.502	44	<.001

CR_during COVID-	.254	44	<.001	.589	44	<.001
AER_before COVID-	.117	44	.148	.949	44	.043
AER_during COVID-	.179	44	.001	.880	44	<.001

a. Lilliefors Significance Correction

اختبارات فروض الدراسة:

اختبار Wilcoxon signed-rank لعينتين مترابطتين

يعد اختبار Wilcoxon signed-rank هو الاختبار اللا معلمي البديل لاختبار T-test لعينيتين مرتبطين، ولأن البيانات لا تتجه نحو التحليل المعلمي فإننا نحتاج لمكافئ لا معلمي لاختبار t المزدوج، ويستخدم هذا الاختبار في تحديد ما إذا كان هناك اختلاف أو فروق بين عينتين مرتبطتين فيما يتعلق بالمتغير التابع ، وتشتمل العينتان على نفس المجموعة من الشركات و يجرى عليهم قياس قبلي Pre test ، وقياس بعدى Post test و يكون لكل مفرد من مفردات العينة درجتان أحداهما تمثل درجته في الاختبار القبلي والثانية تمثل درجته في الاختبار البعدى.

ويكون في هذه الحالة الفروض

الفرض الصفري: لا يوجد تأثير معنوي بين قبل الاختبار وبعد الاختبار

الفرض البديل: يوجد تأثير معنوى بين قبل الاختبار وبعد الاختبار

وتظهر نتائج اختبار Wilcoxon في الجدول مستوي المعنوية لمؤشر ROA هو 0.015 أي اقل من 0.05 وهذا يعني قبول الفرض البديل وجود تأثير قبل وبعد الاختبار مما يعني أن جائحة كورونا كان لها تأثير علي الربحية للشركات السياحية، بينما كان مستوي المعنوية للسيولة والرافعة المالية 76. ، 53. أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرض الصفري أنه لا يوجد تأثير بين قبل الاختبار وبعد الاختبار مما يشير إلى أنه لا يوجد تأثير معنوي لجائحة كورونا على الرافعة المالية والسيولة لتلك الشركات.

Wilcoxon signed-rank test results (ه) جدول Test Statistics^a

	COVID-19	Liquidity_during COVID-19 Liquidity_before	COVID-19
	COVID-19 19		_
Z	-2.440	305	625
Asymp. Sig. (2-tailed)	.015	.760	.532

a. Sign Test

استنادا على التحليل الاحصائي السابق للبيانات يتضح قبول الفرض الأول والذي يفترض وجود تأثير معنوي لأزمة وباء كورونا على ربحية المنشآت السياحية، بينما عدم قبول الفرض الثاني والذي ينص على وجود تأثير معنوى لأزمة كورونا على سيولة المنشآت السياحية حيث أن التأثير غير معنوي، كذلك عدم قبول الفرض الثالث وجود تأثير معنوي لأزمة كورونا على الرافعة المالية للمنشآت السياحية، مما يعنى وجود فروق معنوية في مؤشر الربحية (ROA) ما بين الفترتين قبل وأثناء وباء كورونا وعدم وجود فروق جو هرية في معدل السيولة ومقياس الرافعة المالية ما بين الفترتين قبل وأثناء الجائحة وذلك على الرغم من أن نتائج التحليل الوصفى تشير إلى انخفاض في معدل التداول (CR) خلال الجائحة وزيادة في مقياس الرافعة المالية (AER) خلال الأزمة لكنها تغيرات غير معنوية وفقا لاختبار Wilcoxon signed-rank. لذا يمكن القول إن ربحية المنشآت هي الأكثر تأثرا خلال فترة وباء كورونا ربما يرجع ذلك لتوقف نشاط السياحة وبالتالي انخفاض الايرادات خلال فترة انتشار الفيروس على عكس السيولة والتي لم تتأثر بقوة بالأزمة وربما يرجع ذلك إلى أن السيولة قد لا يظهر عليها التأثير خلال فترة قصيرة وإنما قد تحتاج لفترة طويلة ليتضح التأثير على المدى البعيد، كذلك الرافعة المالية والتي لم تتأثر معنويا بالأزمة ربما يرجع ذلك لقوة هيكل رأس المال أو الهيكل التمويلي للمنشآت السياحية. من الجدير بالذكر أن نتائج الدراسة الحالية قد تتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة ذات الصلة (Devi (et al., 2020; Proenca et al., 2014; Hadiwardoyo 2020

ويخلص الباحث من الدراسة النطبيقية إلى "أنه يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأزمة كورونا على ربحية المنشآت السياحية المصرية، بينما "لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأزمة كورونا على سيولة المنشآت السياحية المصرية"، "لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأزمة كورونا على الرافعة المالية المنشآت السياحية المصرية". لذا تعكس النتائج وجود تأثير لأزمة وباء كورونا على الأداء المالي للمنشآت السياحية المقيدة بالبورصة المصرية حيث يظهر التأثير معنوي في مؤشر الربحية بينما غير معنوي في مؤشرات السيولة والرافعة المالية.

خامسا: الخلاصة والتوصيات والدراسات المستقبلية:

تناولت الدراسة الحالية أثر أزمة وباء كورونا COVID-19 على الأداء المالي للمنظمات متمثلا في ربحية وسيولة والرافعة المالية لتلك المنظمات. وهدفت الدراسة إلى تحديد الآثار السلبية المترتبة على ظهور فيروس كورونا مسببا وباء عالمي وما تبع ذلك من إعلان الحكومات حالة الطوارئ القصوى وفرض قرارات إغلاق تام وحظر كلي وأحيانا جزئي وتطبيق اجراءات احترازية لمواجهة تداعيات تلك الأزمة وما نتج عن ذلك من توقف العمل بالعديد من القطاعات وتحول العمل بالكثير من المنظمات إلى العمل من المنزل بالإضافة إلى توقف حركة الطيران وما تبع ذلك من توقف لنشاط السياحة. لذا افترضت الدراسة **وجود** تأثير قوي لأزمة وباء كورونا على الأداء المالي للمنظمات بصفة عامة وعلى المنشآت العاملة بقطاع السياحة بصفة خاصة. بناء على ذلك فقد اعتمد البحث على تحليل البيانات الثانوية التي تم تجميعها من القوائم المالية لعدد من المنشآت السياحية المقيدة بالبورصة المصرية لتحديد مدى تأثير الجائحة على ربحية، سيولة، الرافعة المالية لتلك المنشآت وانعكاسه على الاداء المالي لها واستمراريتها. وقد خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم مما توصلت له العديد من الدراسات إلى وجود تأثير سلبي لازمة وباء كورونا على الأداء المالي للمنظمات، إلا أنه وبالتطبيق على قطاع السياحة في مصر فقد وجد أن أزمة وباء كورونا أثرت سلبا على المنشآت العاملة بقطاع السياحة تمثلت في انخفاض ربحية أغلب الشركات وتكبد خسائر في عدد من الشركات في الفترة أثناء الوباء مقارنة بالفترة ما قبل ظهور كورونا، بينما كان التأثير ضعيف على درجة السيولة والرافعة المالية لتلك الشركات. قد يرجع ذلك إلى عدة عوامل منها دور الحكومة المساند لقطاع السياحة أثناء الأزمة من خلال القرارات الداعمة للمنشآت والتوجيهات التي اصدرتها الحكومة المصرية للبنك المركزي ليتخذ قرارات بتخفيض الفائدة البنكية على الإقراض والتسهيلات الائتمانية، ايضا السياسات التحفيزية التي تتبعها الحكومة لتنشيط السياحة شجعت المنشآت السياحية على تكثيف واستعادة نشاطها لجذب السائحين وعودة السياحة بقوة في محاولة لتعويض فترة اثناء الأزمة ويتضح ذلك في الزيادة الملحوظة لأعداد السائحين بعد اعادة فتح الحدود بين الدول وعودة حركة الطيران مع الالتزام بالإجراءات الاحترازية للوقاية من الفيروس، ايضا التطبيق الحازم للإجراءات الاحترازية كان له عظيم الأثر في سرعة التعافي والسيطرة على الوباء والعودة سريعا للحياة الطبيعية مرة أخرى واستعادة كافة المؤسسات لنشاطها سريعا مما يدل على نجاح دور الحكومة المصرية في احتواء الأزمة واستعادة قطاع السياحة لنشاطه وقوته مع عودة السياحة مرة أخرى، بالإضافة إلى بداية حقبة التحول الرقمي وما صاحبها من تطبيقات تكنولوجية حديثة كان لها دور في تخفيف آثار الأزمة.

من جهة أخرى تعكس النتائج مدى قوة واستقرار المنشآت السياحية والمقيدة بالبورصة المصرية وقدرتها على مقاومة الظروف المحيطة ومواجهة الأزمات مما يشير إلى قوة مركزها المالي واستمراريتها، وفي نفس الوقت قد لا تتمكن العديد من المنشآت السياحية الأخرى خاصة غير المقيدة بالبورصة أو الصغيرة من مواجهة الأزمة مما قد يكون له أثر سلبي قوي على أدائها المالي وقدرتها على الاستمرار.

وتساهم الدراسة الحالية بمناقشتها لمدى تأثير الأزمة الناتجة عن ظهور وباء كورونا على القطاع السياحي بمصر من خلال اختبارها لهذا التأثير على الأداء المالي للمنشآت السياحية

في تقديم اتجاهات بحثية تثري الأدب المحاسبي وتفيد الباحثين والأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة. كما تطرح أفكار وموضوعات يمكن بحثها مستقبلا.

التوصيات:

بناء على ما توصلت له الدراسة من نتائج فإنها توصى بما يلى:

- يجب وضع خطة استمرارية الاعمال تساعد في الاستعداد لحدوث أي كوارث أو حالات طارئة أو أزمات لان الهدف الاساسي لأي منشأة هو الاستمرارية.
- تطبيق مبدأ الوقاية بالحفاظ على تطبيق الاجراءات الاحترازية باستمرار تجنبا لتكرار الأزمة مرة أخرى.
- ضرورة استخدام التكنولوجيا والتطبيقات الإلكترونية خاصة مع بداية عهد التحول الرقمي حيث يساعد ذلك كثيرا المنشآت في أداء اعمالها دون الحاجة لتواجد العميل فعليا بالمكان حيث يمكنه الحجز الكترونيا online من خلال التطبيقات المختلفة عبر شبكة الانترنت.
- من الضروري دعم قطاع السياحة بالدولة من خلال بعض السياسات والقرارات مثل محاولة البنك المركزي تقديم تمويل للمنشآت السياحية والفندقية بفائدة منخفضة وتأجيل السداد لفترة من الوقت.
- إعطاء مهلة وتأجيل لسداد الضرائب المستحقة على المنشآت السياحية عن الفترات أثناء وبعد الأزمة في محاولة لدعم تلك المنشآت ومساندتها للمساهمة في تعافي قطاع السياحة.
- تشجيع وتنمية السياحة الداخلية والاهتمام بها وإلقاء الضوء عليها كبديل حيث إنها لا تتأثر بشكل كبير مقارنة بالسياحة الدولية.
- تنشيط السياحة بصفة عامة من خلال التسويق الإلكتروني والدعاية من خلال عمل مقاطع دعائية مصورة عن الأماكن السياحية على شبكة الانترنت وإقامة الحفلات وعقد المؤتمرات الدولية.

الدر اسات المستقبلية

لايزال هناك فجوة بحثية في هذا الموضوع حيث يمكن للباحثين الاستفادة منها مستقبلا في اجراء العديد من الدراسات وذلك من خلال توسيع نطاق العينة لتشمل عدد أكبر من المنشآت السياحية وتتضمن ايضا المنشآت السياحية غير المقيدة بالبورصة المصرية أو التركيز على قطاعات أخرى بخلاف القطاع السياحي، كما يمكن لدراسات اخرى الاعتماد على مؤشرات مالية أخرى بخلاف الربحية والسيولة و الرافعة المالية لتقييم الأداء المالي، كما يمكن دراسة أثر أزمة وباء كورونا على الاداء المالي وغير المالي للمنظمات بصفة عامة.

المراجع:

أ- المراجع العربية -الدوريات العلمية

- أحمد، قنيع، وبوحفص، بن أودينة (٢٠٢٠)، تأثير جائحة كورونا المستجد على الأداء المالي للشركات دراسة حالة شركة المراعي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد (١٣٣)، ص ٢٥٤-٢٦٦.

- أورسي، هيبة، وأبوزيد، ثناء (٢٠٢١). التداعيات الإقتصادية لفيروس كورونا المستجد وآثاره على مؤشرات القطاع السياحي دراسة حالة – المملكة العربية السعودية وتونس، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، المجلد (١٥) العدد (٢)، ص ٣٤٣-٣٧٣.

-السمادوني، حماده، والسيد، أحمد (٢٠٢١). أثر جائحة كورونا COVID-19 على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية مع دراسة ميدانية في بيئة الاعمال المصرية. المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة-جامعة طنطا، ص ١-٠٠.

-شلبي، مغاوري (٢٠٢٠). تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ص ٢٣٣- ٢٦٢.

- مرسي، سلوى، والصادي، زينب (٢٠٢٠)، تداعيات جائحة كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ص ٢٩٦-٢٩٢.

ب- المراجع الأجنبية

References

Abbas, D. S. (2018). The effect of current ratio, account receivable turnover, inventory turnover, total asset turnover and debt to equity on return on assets (in automotive and component sub-sector companies listed on the Indonesia Stock Exchange Period 2011-2014), *Competitive*, 2(1), pp. 55–72.

Adel E., El-Haddad, R., Hamada, H. (2022). Does COV-19 Affect the Level of Resilience in Systemic Banking? A Sample Pressure of COV-19 on (5) Banks from France, Denmark, Japan, Netherlands, India. *International Journal of Economics and Finance*, 14 (5), pp.49-56.

تأثير أزمة كوفيد-١٩ على الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية

Aifuwa, H, Musa S., and Aifuwa S. (2020). CORONAVIRUS PANDEMIC OUTBREAK AND FIRMS PERFORMANCE IN NIGERIA. *Management and Human Resource Research Journal*, 9(4), pp.15-25.

Devi, S., Warasniasih, N., Masdiantini P., and Musmini L. (2020). The Impact of COVID-19 Pandemic on the Financial Performance of Firms on the Indonesia Stock Exchange. *Journal of Economics, Business, and Accountancy*, 23(2), pp.226-242.

El-Mousawi, H., and Kanso, H. (2020). Impact of COVID-19 Outbreak on Financial Reporting in the Light of the International Financial Reporting Standards (IFRS) (An Empirical Study). *Research in Economics and Management*, 5(2), pp. 21-38.

Fan, E. X. (2003). SARS: Economic Impacts and Implications. Asian Development Bank. ERD Policy Brief No. 15. *Retrieved from https://www.adb.org/publications/sars-economic-impacts-and implications*.

Hadiwardoyo, W. (2020). Economic loss nation due to the Covid-19 pandemic. Baskara, *Journal of Business & Entrepreneurship*, 2(2), pp. 83–92.

Handayani, R. & Zulyanti, N. R. (2018). Effect of earnings per share (EPS), debt to equity ratio (DER), and return on assets (ROA) on stock returns in manufacturing companies listed on the IDX. *Journal of Management Science Research*, 3(1), pp. 615–20.

Laiman, L. & Hatane, S. E. (2017). Impact analysis mergers and acquisitions on financial performance on registered non-financial companies on the Indonesia Stock Exchange for the year 2007–2014. *Business Accounting Journal*, 5(2), pp. 517–28.

McKibbin, W. and Fernando, R. (2020). The global macroeconomic impacts of COVID-19: Seven Scenarios. *Retrieved from http://researchgate.net*

Nnamani, J. N, Onyekwelu, U. L., and Ugwu, O. K. (2017). Effect of sustainability accounting on the financial performance of firms in the Nigerian brewery sector. *European Journal of Business and Innovation Research*, 5(1), pp. 1-15.

Ozili, P. (2020). Accounting and financial reporting during a pandemic.

Available:https://www.researchgate.net/publication/341725351_Accounting_and_Financial_Reporting_during_a_Pandemic

Papadopoulou, Sofia & Papadopoulou, Maria. (2020). The Accounting Profession Amidst the COVID-19 Pandemic. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 10 (39).

Proença, P., Laureano, R. M., & Laureano, L. M. (2014). Determinants of capital structure and the 2008 financial crisis: evidence from Portuguese SMEs. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 150(1), pp. 182-191.

Sajiyah, I. (2016). Effect of current ratio, debt to equity ratio and return on investment to stock prices of food and beverage companies. *Academic*, 14(1), pp. 32–39.

Sari, D. I. (2020). Effect of current ratio and debt to equity ratio to return. *Research Journal Dewantaram Accounting and Finance*, 4(1), pp. 66–77.

Shen, H., Fu, M., Pan, H., Yu, Z. & Chen, Y. (2020). The Impact of the COVID-19 Pandemic on Firm Performance, Emerging Markets Finance and Trade, 56:10, pp. 2213-2230.

Sugiharto, T., Azimkulovich, E., and Misdiyono (2020). Impact Of The Covid-19 Pandemic On The Financial Performance Of Sharia Commercial Banks: An Empirical Evidence From Indonesia. *Journal of Islamic Economics and Business*, 6(1), pp. 39 – 72.

Websites:

-www.Maannews.net/news

-www.Al-ain.com/article/tourism-corona-Egypt